

الجزء الثاني

امتياز الإحصاء عام ١٩٢٣م

obeikandi.com

في صحيفه التايمز يوم ٢١ مايو ١٩٢٣ م ، تحت عنوان : " إمتياز تنقيب
عن النفط في الخليج الفارسي " وردت رسالة صحفية من البصرة نصها
كالآتي : " نشرت صحيفة بغداد تايمز أن السيد فرانك هولمز ، نيابة عن شركة
إيسترند جنرال سنديكيت (Eastern & General Syndicate) قد حصل من
ابن سعود ، سلطان نجد ، على حق إمتياز ثمين للتنقيب في اراض مساحتها
أربعة آلاف ميل في منطقة الإحساء • يغطي حق الإمتياز ثلثمائة ميل
لشاطيء الخليج الفارسي لقد علمت أن العقد يُعطي ابن سعود خمس
جميع الأرباح ، وإذا ما برهن الحقل على توفر النفط فإن ابن سعود يعتزم
إستغلال العائدات في تنظيم منطقة الإحساء كممنطقة متميزة على الطراز
الحديث ، بطرق مُعبدة للسيارات ، وأعمال للري تحت اشراف خبير
بريطاني ، وتعليم وخدمات صحية • تتوافر في هذه المنطقة بكثرة مياه الينابيع
، لكن ابن سعود حتى الآن يفتقر للمال • إن تنمية المنطقة ربما تؤثر بصورة
كبيرة على الحركة الوهابية ، ويكون لها كذلك نتائج سياسية أخرى "

ان المؤثرات المحتملة للثروة غير المألوفة على إقتصاد وحياة الجزيرة
العربية الصحراوية قد تنبأ بها صحفي ذكي ؛ ولكن كان يتعين مُضي بعض
الوقت ، قبل أن تترجم افصاحاته التنبؤية إلى الواقع على أيدي أخرى غير
أيدي الميجور هولمز وشركائه التجاريين ، والذين ليس لدينا عن نشاطاتهم في
الجزيرة العربية سوى أكثر الروايات ضالة • أن قصة هذا الإمتياز الأول لنفط
الجزيرة العربية ليستحق بصورة كبيرة ، على أية حال ، روايته بالكامل ، أو
على الأقل بأكمل ما تسمح به الحقائق المعلومة عنه • في دراسته الشاملة عن
" النفط في الشرق الأوسط " ^(١) يخبرنا السيد ستيفن لونغريك القليل جداً
حول الموضوع : فيما يبدو معتبراً هذه المغامرة مجازفة مقدراً لها الفشل ،

وتستحق ذلك خاصة وإن إسترن أند جنرال سينديكيت ، وهى شركة مالية من مدينة لندن يترأسها السيد إيدموند ديفز ليس لها مكانة مرموقة بين شركات النفط الكبرى في العالم . إنه لا يذكر لنا أن إحدى تلك الشركات ، وهى شركة الأنجلو - بيرشيان أوويل (الشركة الأنجلو - فارسية للنفط) ، كان لديها ما يمكن أن يوصف باعتدال حالة من الترقب أثناء المفاوضات بين بن سعود والميجور هولمز ، رغم أنه يقول بالفعل أن "إهتمامها التنافسي" المدعوم بـ "الإستشارات الحذرة من المندوب السياسي البريطاني ، والشك الطبيعى للشيخ أحمد الجابر ؛ حاكم الكويت أديا إلى تأجيل منح حقوق الإستكشاف للميجور هولمز لمدة عام في المنطقة المحايدة الكويتية ، والتي تعتبر ملكاً مشتركاً غير قابل للتقسيم لكل من الشيخ أحمد وابن سعود بموجب إتفاقية تسوية الحدود التي تم الإتفاق عليها بين الأخير والسير بيرسي كوكس في مؤتمر العقير عام ١٩٢٢م .

مهما كان من أمر ، لابد من الإعتراف بأن للميجور فرانك هولمز نزعة وميل غير عادي لإحتمالات الموقف ، تمكنه من لعب دور رئيس في الحصول على الرخص اللازمة لفتح أكبر مخزون للنفط في العالم . فإمميزات التنقيب في منطقة الإحساء (عام ١٩٢٣م) ، والمنطقة المحايدة للكويت (عام ١٩٢٤م) والبحرين (عام ١٩٢٥م) والكويت بعد بضع سنوات لاحقاً ، حقق هذا " النيوزيلندي العنيد والصبور " ، كما يلعبه

(١) السير بيرسي كوكس : هو دبلوماسي بريطاني تقلد عدة مناصب في الشرق منها ؛ رئيس الإدارة المدنية للأراضي المحتلة ومقره في العراق ، ثم عين مقيماً بريطانيا في الخليج ومقر إقامته في البصرة ، وهو صاحب فكرة مؤتمر العقير لزعماء إمارات الخليج عام ١٩٢٢م ، للمزيد من التفاصيل انظر : خيرى حماد ، عبدالله فيليبي قطعة من تاريخ العرب الحديث ، بيروت ١٩٦١م ، ص ٣٦ ، ٣٧ ، المعلق).

لونغريك ، سجلاً في حياته يدعو للفخر • وسوف يرتبط إسمه دائماً بتطوير حقول النفط العربية ، بالرغم من أن أول مشاريعه والذي يغطي أكبر مناطق الإنتاج المحتملة قد مُنيتُ بالإخفاق المُحتم • إن إهتمامي في هذا الكتاب ، ينصب على هذا الجانب وحده ، حقول البترول الشاسعة في المملكة العربية السعودية والتي أثمرت بجهود أخرى بتأثير مباشر من أول إكتشاف للنفط في البحرين أصغر المناطق التي حصل هولمز على حق التنقيب فيها •

ان وصف لونغريك لمشروع الاحساء يترك الكثير مما يُرغب في معرفته ، ويبدو أنه قد جانب الصواب في تقليله من شأن إنجاز كان من المقدر له هو شخصياً أن ينافس عليه دون نجاح في سنوات لاحقه كمندوب لإحدى أكبر شركات النفط في العالم ، ألا وهي شركة نفط العراق • ويكتب : " أنه في شتاء عام ١٩٢٢م تابع الميجور هولمز المفاوضات بين السير بيرسي كوكس و سلطان نجد فيما يتعلق بحدود الكويت - الإحساء وفي هذه المناسبة قدم هولمز الى ابن سعود مقترحاته بشأن رخصة للتنقيب عن النفط تغطي منطقة الإحساء • كان السلطان ، والذي تلقى النصيح من السير "كوكس ، حذراً بحكمة ، ورغم ذلك ، أصدر إذنًا لهولمز في مايو ١٩٢٣م ، شاملاً للتنقيب ورسم سنوي صغير و خيار ساري المفعول لمدة عامين من أجل إمتياز لاحق • إرسلت شركة إيسترن آند جنرال في أواخر عام ١٩٢٣م جيولوجي سويسري إلى المنطقة واعتزمت إجراء حفر تجريبي ، ولكن ما حدث هو أن الشركة لم تستطيع تحمل نفقات الإستثمار وعجزت عن إثارة إهتمام أيًا من الشركات الكبرى ، فكان محتملاً للترخيص وإتفاقية الخيار الأجل أن ينتهيا في عام ١٩٢٧م بعد تجديدين " (الحقيقة في عام

على العموم هذه الإفادة الموجزة للغاية عن الأمر ، والتي نقلتها بالكامل يمكن إعتبارها تفي بما هو مطلوب من أجل الأغراض العامة . ولكنها ليست القصة الكاملة لميلاد النفط العربي ، والذي حوله ، من حسن حظنا ، توجد شهادة شاهد عيان لمدونات مؤتمر العقير ، والتي لم يتم نقلها أو حتى الإشارة إليها في كتاب لونغريك . هذه الشهادة هي شهادة مواطن أمريكي معروف من أصل لبناني هو أمين الريحاني ، مؤلف كتاب " ابن سعود الجزيرة العربية " (٢) ، والذي لم يكن لديه إهتمام خاص في أي شيء تجاري كالنفط ، ولكنه كان مهتماً بشكل عميق بسياسات الجزيرة العربية في فترة ما بعد الحرب ، والتي كان يزور دولها وممالكها المختلفة أثناء هذه الفترة ، يشير بحاجتهم للسلام والوحدة ، وليقيم لنفسه احتمالات تحقيق هذه الاهداف التي لا تقدر بثمن في ظل أحوال شبه الجزيرة ومحيطها آنذاك . لقد كانت محض صدفة تلك التي قادته إلى ساحل الإحساء عند بدء مؤتمر سياسي ، كانت اغراضه الرئيسية إرساء الحدود بين أقاليم ابن سعود والأقاليم المختلفة التي كانت تحت حماية بريطانيا العظمى في منطقة الخليج الفارسي ، بالرغم من أنه كان مفهوماً لدى المتفاوضين من جميع الأطراف أن خطوطاً يتم رسمها عبر الصحراء لشعب لم يحدث أن إفترق على الإطلاق فيما مضى ، قد تسبب كل الاختلاف لهم بين الثروة الهائلة والفقر المدقع . ومع ذلك ربما كان من المحتمل أن يكون الريحاني بعيداً من حضور هذه المناسبة لولا التأخيرات والقيود التي كانت تبدو لصيقة بالترحال القانوني في العالم الجديد الذي بزغ بعد الحرب العالمية الأولى . قبل أن يزور اليمن في

أبريل عام ١٩٢٢م كتب الريحاني إلى ابن سعود طالباً الإذن لزيارته في الرياض ؛ وقد أرسل ملك الوهابيين كافة تعليماته اللازمة لمندوبه في البحرين لمنح الريحاني جميع التسهيلات المطلوبة لذلك الغرض . ومع ذلك ، عند خروجه من اليمن عند نهاية يونيو ، تم تأخير مده ستة أسابيع في عدن من قبل السلطات البريطانية هناك ، والذين بسماعهم لرغبته في زيارة نجد ، أصرّوا على وجوب إبلاغ زملائهم في بغداد : لكي يتم التدقيق في أمره بواسطة السيدة جيرترود بيل والسير بيرسي كوكس ، اللذين سيُقرران عما إذا كان سيُسمح له بزيارة ابن سعود . وفي نهاية الأمر وصل إلى بومباي في الهند يوم ٢٢ أغسطس ، حيث تم إبلاغه الشرطة الأمنية رسمياً أنه ، بالرغم من علمهم "بأن حضوره متوقع في البحرين ؛ إلا أنه لا مانع من مواصلته إلى بغداد ، وأنه في جميع الأحوال ، من الضروري أن يواصل الى هناك أولاً" . وصل الريحاني الى بغداد في الوقت المناسب ، حيث كان المندوب السامي على وشك زيارة ابن سعود في العقير . وفي هذه الظروف ، ماذا أكثر طبيعية من أن يسافر معاً إلى ذلك المقصد؟ ولقد كان ذلك بالفعل هو الترتيب الذي تم الإتفاق عليه ؛ ولكن السير بيرسي كوكس تأخر بسبب أمور ذات طبيعة سياسية هامة . واصل الريحاني رحلته وحيداً إلى البصرة ، وبعدها وحيداً كذلك إلى البحرين . في البحرين وجد الريحاني نفسه في النهاية بين أصدقاء ، أكثر استعداداً لتحقيق مطلبه في مقابلة ابن سعود ، الذي بعث إليه برسالة ينبئه فيها وصوله الى العقير وإستعداده لمقابلته . بعد بضعة أيام لاحقه وصل الريحاني إلى العقير .

في البحرين تعرف الريحاني على الميجور "إتش . آر . بي .

ديكسون، ضابط إلتصال ، والذي لم يَذكر عنه شيئاً ، رغم أنه كان في معية السير بيرسي كوكس طيلة مؤتمر العقير • وديكسون نفسه ، في كتابه الكويت وجيرانها^(٣) لم يكن لديه إهتمام كبير ليحدثنا عن موضوع النفط الذي كان يتم تداوله في تلك المناسبة • ولكنه يكشف عن حقيقة ذات بعض الأهمية ، يذكرها الريحاني بصورة عرضية للغاية في الهامش^(٤) عندما يذكر زيارته للرياض ، والتي توضح لماذا ، وفقاً لما أورده لونغريك ان هولمز " تابع المفاوضات ••• المتعلقة بحدود الكويت - الإحساء " • لقد كان الميجور هولمز حقاً ليس بالشخص الغريب عند ابن سعود ، الذي كان قد زاره خلال الجزء الأول من عام ١٩٢٢م في الرياض المدعو دكتور إيه • مان (A. Mann) فيما يبدو بوصفه الوظيفي كطبيب ، لقد كان له ، على أية حال ، إهتمامات أخرى غير الدواء ، وتحدث إلى مُضيفه عن النفط ، مما نتج عنه أن غادر إلى لندن بوصفه الممثل الشخصي لابن سعود في بعثة متجولة . ما من شك في أن الدكتور مان كان قد سمع الشائعات المنتشرة آنذاك ، والتي ذكرها ديكسون ، عن وجود نَزْ نفطي في جوار القطيف ؛ وكما يبدو فقد تم تقديمه إلى الميجور هولمز بواسطة الكابتن جيه • إل • تشيني (J.L.Cheney) الذي كان يعمل آنذاك في بغداد ، والذي طالب لاحقاً بمقابل مالي من إيسترن آند جنرال سينديكت مقابل هذا التقديم بعد أن إستلمت الأخيرة إمتياز الإحساء • مهما يكن من أمر ، وصل هولمز ومَان إلى البحرين في طريقهما إلى الرياض في أكتوبر ١٩٢٢م ومعهما عدد ضخم من الحقائب التي تحتوي على مؤن طبية وهدايا أخرى لابن سعود ، كمندوبين لشركة إيسترن آند جنرال سينديكت • إستضافتهما عائلة ديكسون أثناء إقامتهما بالبحرين ، وأبحرا بعدها إلى ساحل الجزيرة العربية ومن ثم وصلا بعدها الى عاصمة

الوهابيين ، حيث طُرح مشروع إمتياز للتنقيب عن النفط بشيء من النجاح .

سُمعَ عن هولمز بعد ذلك في البصرة ، عندما أبحر إلى البحرين على ظهر نفس السفينة التي ابحر عليها الريحاني ، والذي أفهم أن مرافقه كان "يُسافر في تلك الأنحاء من أجل صحته" . لم يلتقيا في البحرين ، ولكن عند وصول الريحاني بعد ذلك بوقت قصير إلى العقير ، عُرضت عليه بصورة سرية وثيقة طلب منه أن يُبدى رأئه فيها لفائدة ابن سعود . أدى الوصول المفاجيء لهولمز شخصياً ، وهو كاتب الوثيقة ، إلى تأخير دراستها ؛ ولكن هولمز كان قد غادر بعد وقت قصير في سفر ليلي إلى الهفوف بنية مقابلة ابن سعود قبل وصوله إلى الساحل . أصبح الريحاني عندها بكامل حريته ليفحص المخطوطة ذات العشرين صفحة باللغتين الإنجليزية والعربية ، والتي قام ، بعد ان نصح بإدخال بعض التعديلات القليلة " بالتوصية بقوة " للسلطان بقبولها . لقد كانت مسودة الإمتياز للتنقيب عن النفط في الإحساء .

بعد يوم أو يومين لاحقاً أعلم الريحاني بأن ابن سعود ربما يرغب في مقابلته قبل وصول السير بيرسي كوكس ؛ فإنطلق عبر الرمال بين الساحل وواحة الإحساء . وعندما نصب مُخيمه لقضاء الليلة وصل موكب ابن سعود ؛ ولكنه مُنح شرف مقابلة طويلة معه ، تناول الحديث خلالها الامور السياسية فقط . في اليوم التالي ركبا سوياً إلى العقير حيث تم تجهيز مخيم واسع كبير لإستقبال الضيوف المرتقبين والذين وصلوا بعد حلول الظلام في يوم ٢٧ نوفمبر . إن الحيشات السياسية للمؤتمر والتي شغلت الأيام الخمسة التالية لاتهمنا هنا . لكن الميجور هولمز ، والذي لم يرافق ابن سعود عند

عودته من الهفوف إلى العقير ، وصل إلى الساحل يوم ٣٠ نوفمبر و " نصب خيمته إلى جوار مَخيمننا " • ولكن الريحاني " يُضيف ذاكراً : " إنه (هولمز) يأكل مع بني جلدته ، رغم أنه لا يشاطرهم الثقة • إن " شركة النفط الانجلو - فارسية " تريد نفس الإمتياز الذي تقدم له هو ؛ والشركة لديها الحكومة البريطانية من خلفها - إن الحكومة البريطانية فعلياً هي التي تمتلك ٧٠٪ من أسهمها لهذا السبب - أساساً - كان المندوب السامي يقول للميجر هولمز " تريث حول موضوع الإمتياز • إن الوقت لم ينضج بعد بالنسبة له • إن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تتحمل عبء تقديم أى حماية لشركتكم ! " • و ، فيما يتعلق برسالة من السير آرنولد ويلسون ، الذي كان يتولى منصباً مرموقاً في شركة النفط الانجلو - فارسية ، و يتحدث فيه عن زيارة مبكرة الى ابن سعود بغرض ترتيب صفقة حول النفط ، يعلق الريحاني قائلاً : " من الواضح إنه قد حان الوقت لشركة النفط الانجلو - فارسية أن تفاوض لحق إمتياز " •

في اليوم التالي زار هولمز الريحاني مدعياً أنه يعتبره " صديق في البلاط " وكان رده على ذلك بأنه كان قد أعطى نصيحته في الأمر سابقاً لابن سعود ، وأن " ليس له هدف شخصي " ؛ ، وبعد ادراج الريحاني في مفكرة يومياته في تاريخ ١ ديسمبر بعض التعليقات التي تنم عن السخط والغضب على شمولية التحكم البريطاني في الخليج الفارسي ، إستأنف تسجيله في مساء اليوم التالي ، عندما بدا أن الأمور لا تسير بصورة حسنة ، فكتب : " إن الميجور هولمز واتفاقيته هم الآن في يد المندوب السامي " • ان ابن سعود قد أسر له بقوله " إنني أرى عدلاً في بعض من الاعتراضات التي

أبداها (السير بيرسي) على إضافاتنا وشروطنا • ولكنني قد عَهدتُ بالأمر لصديقي السير بيرسي كوكس ، وإنني سأقبل بما يتفق عليه هو والميجور " • وفيما بعد ، وفي نفس المساء يُسجل " بعضاً من الأخبار السيئة عن إمتياز الإحساء • إن بيرسي كوكس قد طلب من السلطان أن يكتب رسالة إلى الميجور هولمز ليقول فيه بأنه لا يستطيع إصدار قرار إلا بعد أن يجري تحقیقات معينة مع الحكومة البريطانية ، وإستشارتهم في الأمر " • من الواضح أن " كوكس قد أرسل إلى ابن سعود مُسوّدة الرسالة التي ينبغي أن تتم كتابتها ، مع صورة له شخصياً للعلم ، ولكن لثلاث مرات رفض ابن سعود أن یستجیب لمطلبه • ولثلاث مرّات كان یُصرُّ بعناد ، و " أخيراً تمت كتابة الرسالة " • وعندها توقف الأمر للوقت الراهن •

بعد عدة أيام لاحقاً سجلت مُذكرات الريحاني في الرياض مجهوداته لحث وإقناع ابن سعود بأنه بوصفه ملكاً على بلاده يمتلك الحق المُطلق " لمنح حق الإمتياز لأية شركة وفقاً لما يُرضيه ، طالما كانت الشركة إنجليزية • ان معاهدتكم مع الحكومة البريطانية لا تلزمكم بقبول الشركة التي يفضلونها • هاهنا شركتان إنجليزيّتان ، أحدهما مملوكة فعلياً للحكومة البريطانية ، بينما الأخرى ليس لديها أى شيء يربطها بالسياسة ، وهى متحررة من كل تأثير حكومي ، وأن لكم الحق في أن يكون لكم إختياركم الخاص في الأمر • • • " والكثير الكثير في ذات المعنى • من الواضح أن ابن سعود كان على إتفاق تام معه ؛ ولكنه لم يكن ليستطيع أن يفصل بين طموحاته الإقتصادية عن المشاكل السياسية التي كانت تجابهه من كل جانب في عالم مملكته • إن توقعاته المالية المباشرة من صفقة هولمز كان لابد ان تُوازي عصفوراً مضموناً

في اليد ، ألا وهي الإعانة المالية البريطانية لمبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي (ذهب) في العام ، والتي كان لا يزال يستلمها رغم أن إلتزامات بريطانيا في موضوع المعونات المالية الحكومية لجميع الحكام العرب تعينّ تجميدها إعتباراً من نهاية العام المالي ١٩٢٣ - ١٩٢٤ . لم يكن ابن سعود يستطيع أن يتحمّل مخاطرة إنهاء هذه المنحة على أمل ما قد يحصل عليه من الشركة : مبلغ ٢,٠٠٠ (ألفين) جنيه إسترليني سنوياً ، كما سنرى ، عبارة عن إيجار المنطقة التي سيشتمل عليها حق الإمتياز . علاوة على ذلك كانت هناك العديد من المشاكل السياسية في الميزان ، والتي لديه حولها بعض الأسباب ، رغم ضآلتها ، ليأمل بإمكانية أن تتبنى الحكومة البريطانية موقفاً أكثر تفضيلاً لطموحاته . إن بيرسي كوكس كان خبيراً في مزج التهديدات بالتملق : الجزيرة والعصا .

مرّت شهور سنة ١٩٢٣م وحق الإمتياز معلقاً على خيط رفيع ، ولم يدخل الريحاني اي معلومة حول الموضوع في يومياته الا يوم ١٠ أبريل ، عندما كان في بغداد . فكتب قائلاً : " ها هو الميجور هولمز مرة ثانية . لقد كان ينتظر كل هذا الوقت قراراً من شخص معين - من السلطان ، من مقرّ المندوب السياسي ، وزارة المستعمرات حول الإمتياز . لا شيء قد ظهر - لا شيء في صالحه - وكان مُحَبَطاً . إنه يستعدّ للعودة إلى موطنه . لقد قال 'إن حكومتي ضدي' ، لكنني أعلم أن السلطان يميلُ إليه وإلى شركته بصورة كبيرة - وعندما غادرته كان على نفس الموقف . وأخبرت الميجور ليغير رأيه ويعود إلى الإحساء . إن السلطان سوف يكون قريباً هناك 'سوف أعطيك رسالة له ، وإنني متأكدٌ بأنه سوف يَمْنَحُك الإمتياز . لا تهتم بما يقوله السير بيرسي كوكس وفي جميع الأحوال عليك قبول دعوة الليدي

كوكس لتناول الشاي ، وأخبرها بأنك عائد إلى أرض الوطن و قُلْ وداعاً
أيضاً للسير بيرسي • لأنه إذا ما أرتاب في أنك ذاهبٌ إلى الإحساء ، ربما
سَبَقَكَ إلى السلطان مع واحدة أو إثنين من مذكراته المكتوبة بقلم الرصاص
. . . . مع السلامة وحظاً سعيداً " • من الواضح أن الريحاني لم يشاهد
الفقرة التي بدأت بهذا الفصل في صحيفة التايمز • إن إشارته التالية الى
الموضوع كانت من قرية فريكة في لبنان بتاريخ أغسطس ١٩٢٣ م ، عند
إستلم للتور رسالة من ابن سعود يقول فيها أنه " قد منَحَ إمتياز الإحساء
لشركة الميجور هولمز " •

يبدو لي أنه لم يتم نشر أى شي يتعلق بالأسباب التي أدت لسحب
الحكومة البريطانية لإعتراضاتها على الترتيبات التي تمت بين ابن سعود
والميجور هولمز • ما من شك إن عناد وتَمَسُّكُ كلا الطرفين كان له اثره في
نصرهم النهائي ، بينما يُعزى بعض الفضل دون شك لأمين الريحاني لدعمه
ومساندته المتواصلة للمشروع منذ البداية المبكرة • ومن المحتمل أن يكون قد
تأثر لإعتبارات ذات طبيعة سياسية ، ولقد كان هناك كم كبير من الأقاويل
ضد منح الإمتياز لشركة كانت الحكومة البريطانية المساهم الرئيس والفعلي
فيها ، والتي يحتمل أن يتم إستخدام نفوذها السياسي ، ومن المرجح ان هذا
النفوذ سيستخدم لمصلحة الشركة في حالة النزاع وعدم الإتفاق • وحسبما
نعلم ، فإن مساندة الريحاني للميجور هولمز كانت حقيقية لا يشوبها اي
هدف شخصي و تنطلق من رغبته في تحقيق أفضل المصالح لابن سعود •

إن من المحتمل ، أن تكون شركة النفط الأنجلو - فارسية ، بعد إعادة
النظر في الوضع بكامله قد خففت من قلقها لكسب الإمتياز والذي ربما كان

سعيها اليه يعود في جزئه الأكبر الى الرغبة في تحاشي المنافسة مع مصالحها الرئيسة في فارس من جانب شركة منافسة* وعلى الأرجح فإن من النادر، في حينه، احتمال أن تستبد جدياً بأي شخص فكرة ان مصير حقل رئيسي كبير للنفط هو الموضوع، وإن رفض شركة النفط الأنجلو - فارسية، إستناداً على قوة إستشكاف جيولوجي، لأخذ إمتياز البحرين، عندما تم عَرْضَه عليها بعد بضع سنوات فيما بعد اثبات لا يقبل المجادلة حول هذه النقطة* إن من الصعب أخذ اشارات الكولونيل ديكسون، المتأخرة كثيراً، جدياً، حول النفط^(٥) وارتباطه بمؤتمر العقير، والتي ربما أحدثها بشكل مؤكد تطورات فعلية تالية* وبشكل أكثر تحديداً فإنه من الصعب تصديق بأن الشك في وجود النفط في الإقليم كان له أي علاقة بإصرار بيرسي كوكس على ضرورة إنشاء المنطقة المحايدة للكويت^(٦)، والذي أملته بكل بساطة أسباب مقنعة لتأسيس أراضي مشتركة للمرعى لابل قبائل الدولتين* في كتاب ديكسون الأول لذكريات الأحداث، وأعني حقاً كتاب عرب الصحراء^(٧)، لا توجد أي إشارة على الإطلاق إلى مسائل النفط والمؤتمر، فيما عدا ذكر حلم المؤلف لعام ١٩٣٧ م، والذي من الواضح أنه قاد إلى إكتشاف حقل بركان النفط* وفي كتابه "الكويت وجيرانها"^(٨) يخبرنا، عن إهتمامه المبكر (١٩٢٠م)، وبحثه غير الناجح عن نز نفطي تم الإبلاغ عنه في جوار القطيف. فبينما كان منتظراً لانعقاد مؤتمر العقير يقول: "لقد سَلَيْتُ نفسي بالكتابة للسير بيرسي حول نظرياتي الخاصة بالنفط"، وعندما أعلم بقدوم الميجور هولمز الوشيك، قال "أبرقت للسير بيرسي بالشفرة... . مُعبراً عن الشك بأنه قادمٌ لإسداء النصيحة لابن سعود عن احتمالات وجود النفط في جوار القطيف وجبل الظهران... .".

مع كل هذه المعرفة المسبقة لإحتمالات المنطقة ، فإنه من المستغرب أن ديكسون ، والذي يُقدّم لنا رواية كاملة ومثيرة للإهتمام لمنازعات الحدود التي تمت مناقشتها وتسويتها في مؤتمر العقير ، يُبدي إهتماماً قليلاً فقط عن حضور الميجور هولمز (بعد لقائه مع ابن سعود في الهفوف) إلى العقير في ٣٠ نوفمبر (وفقاً للريحاني) . إن ديكسون يخبرنا في روايته والتي يجب مقارنتها مع مذكرات الريحاني المشار إليها أعلاه بأنه " لم يكن حتى اليوم الأخير للمؤتمر [أى الثاني من ديسمبر] أن شارك هولمز في أي دور . ففي الحديث الخاص الذي دار بين ابن سعود والسير بيرسي ، كنت الشخص الوحيد الموجود معهما ، أثار ابن سعود مسألة منح إمتياز للتنقيب عن النفط لشركة إيسترن آند جنرال . وأنه (أى ابن سعود) أخبر السير بيرسي كل شيء عن زيارة الميجور هولمز للاحساء ؛ وبأن هولمز قد قدم تقريراً ايجابياً وكان حريصاً على استحصال إمتياز للنفط في الحال . وإستفسر ابن سعود عما إذا كانت حكومة صاحب الجلالة (الحكومة البريطانية) سوف يكون لديها أي اعتراض على منح هذا الإمتياز . " كلا " أجاب السير بيرسي ، " إستمر في الأمر ، ولكنني أحذرك بأن شركة إيسترن آند جنرال سينديكيت ليست شركة نفطية ، ومن المحتمل أنهم سيقومون ببيع حق الإمتياز لآخرين " . شكره ابن سعود وذكر بأنه فهم كل شيء . ثم تم إستدعاء الميجور هولمز ، الذي كان قد تم تقديمه سابقاً إلى السير بيرسي [والذي معه كان هولمز وموظفية يأكلون منذ وصولهم إلى العقير ، وفقاً للريحاني] بعدئذ الى الاجتماع ، لي طرح قضيته وآماله في النفط إن السير بيرسى لم يكن يُحب الميجور هولمز ومن الواضح أنه كان يعتقد أن وجوده ضار ومعاد لمصالح حكومة صاحب الجلالة (بريطانيا) . إن هولمز قد جاء ، كما يُقال من الباب

الخلفي ، وما من شك : في أن بيرسي كان سيديته ويشجّب نشاطاته أمام ابن سعود ، لو كان في استطاعته أن يفعل ذلك بصورة مأمونة ، ولكن على أية حال ، ولأنه شخصياً كان مُعجباً للغاية بان سعود ، وغير راغب في إثارة عداوته بعد مسألة الحدود ، فقد قام بتهدئة بحمله على الاعتقاد بأن حكومة صاحب الجلالة تعزم مساعدته لتنمية بلاده وتكسبه عائدات * "

كان ذلك مُجمّل ما عندّ ديكسون ليقوله حول الموضوع . إنه لا يخبرنا اي شيء حول الرسالة التي كتبها ابن سعود بغير رضى منه إلى هولمز ، ولا عن الإعاقة اللاحقة للمشروع * لقد كانت اشارته الوحيدة اللاحقة عن الموضوع^(٩) ، تتعلق بإعترض شيخ الكويت على قبول مناصفة المنطقة المحايدة مع ابن سعود ، حيث يقول : " إنها حقيقة ، أن ابن سعود قد منح إمتيازاً لشركة ايسترن آند جنرال المحدودة في مايو ١٩٢٤م [في الحقيقة مايو ١٩٢٣م] للتنقيب في منطقة الإحساء * وحيث أن الشركة لم تف بالتزاماتها للبدء في تنفيذ العمليات خلال ثلاث سنوات من تاريخ التوقيع ، فإن ابن سعود قد اعتبر الإمتياز باطلاً ولاغياً " . أما فيما يتعلق بالمنطقة المحايدة ، فإنه (أى ديكسون) لا يدكّر بأنه ، في مايو ١٩٢٤م ، وفقاً لرواية لونغريك^(٩) حصل هولمز على حقوق للتنقيب في المنطقة من كلا الحاكمين مع خيار الحصول على حق إمتياز في المستقبل * كما ان لونغريك^(١١) يعلمنا بالاضافة لما سبق أنه بينما هذا الإذن قد ظل سارياً لفترة من الزمن عن طريق التجديدات ، فإنه قد إنقضى في موعده عند تاريخ غير محدد * إن ديكسون^(١٢) نفسه يقنع بربط تطور لاحق حدث بعد وقت بعيد في العام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ عندما " إتفق الشيخ احمد (شيخ الكويت) مع ابن سعود على منح

إمّياز المنطقة المحايدة لشركة "إميركان إنديندانت أوّيل" وشركة باسيفيك ويسترن أوّيل" • أنه قد فعل ذلك ، حسب قوله ، من منطلق رغبته للمحافظة على أواصر الصداقة مع ابن سعود ، والذي أصبح دعمه تدريجياً أكثر أهمية له من ذلك الذي يتوقعه من البريطانيين ، والذين أضحت سياستهم ، بعد ظهور النفط في بلاده منحازة يوماً بعد يوم إلى جانب إسرائيل ، وابتعدت عن العالم العربي والإسلامي بأجمعه ، بما في ذلك هو شخصياً" • ووفقاً للونغيريك فإن احتمال وجود النفط في القطاع المحايد كانت لا تزال غير مؤكدة في عام ١٩٥٣ : إذ تم حفر خمسة آبار جافة قبل الحقل الموجود في "الوفرة" ، وحقل آخر صغير استُخرج مابه ، بينما استمر التنقيب اللاحق بشكل حثيث^(١٣) .

يتبقى فقط التأمل في شروط إمّياز الإحساء وقصة حياته القصيرة المحزنة • حسب علمي فإن الوثيقة الفعلية والموقعة في النهاية من قبل ابن سعود وهولمز لم يتم نشرها على الإطلاق ؛ ولكن مواصفاتها العامة ومحتوياتها كانت تبدو واضحة بما يكفي من النسخ (وهي بحوزتي) للمسودة الأصلية التي خرج بها هولمز من الجزيرة العربية • إن الخريطة الكروكية للأخير ، والتي نشرها الريحاني^(١٤) تحدد منطقة الإمّياز بـ ٣٦,٠٠٠ ميل مربع ، محددة كالاتي : (أ) في الشمال بخط مستقيم يجري من الغرب إلى الشرق بطول ٦٥ ميلاً من حفر الباطن إلى تقاطع القمة الشمالية للمنطقة المحايدة للكويت مع شبه دائرة للكويت نفسها (بالتقريب على طول شمال خط العرض ٢٩ درجة) ؛ وفي الغرب بخط متعرج وتقريباً حوالي ٤٠٠ ميل لخط مستقيم ، يجري من حفر الباطن عبر "وبرة" و

"جُودَة" إلى "حَرْصُ" في الجنوب ؛ وفي الجنوب بخط مستقيم طوله ٩٠ ميلاً ، يجري تقريباً بمحاذاة شمال خط العَرْض ١٠ , ٢٥ درجة من حرض إلى تقاطع شبه جزيرة قطر ؛ وفي الشرق يُحده خط ساحل الخليج الفارسي من شمال رأس المشعاب بقليل إلى سلوى • كما سيُرى أن هذه المنطقة تشمل كامل المنطقة المُنتجة للنفط بالفعل والذي تم إستثمارته أرامكو ، رغم أن المنطقة التي باشرت الأخيرة العمل فيها أكبر كثيراً من تلك المبينة في إمتياز الإحساء •

في إطار هذه الحدود تم منح المنقبين :

(١) الحق الحصري لجميع آبار النفط والبترول والترسبات النفيسة في باطن الأرض ، ويشمل ذلك جميع المعادن والأملاح المعدنية ، مع كافة التسهيلات الضرورية ، والحقوق والإمتيازات شاملة لجميع الحقوق على السطح لإقامة المباني والمعدات المطلوبة لإستثمار الإمتياز بكفاءة وفعالية •

(٢) الحق الحصري بإستكشاف الإقليم وإستغلال المعادن التي توجد فيه ؛ شاملة حق حفر الآبار ، وإنشاء خطوط الأنابيب وبناء السكك الحديدية ، ومنازل السكن ، وإقامة خطوط التلغراف والهاتف ، والقيام بجميع الأعمال الضرورية بغرض التنقيب في المنطقة ؛ الحق الحصري في إقامة مَصَافِي النفط ، واستغلال أى مياه توجد في المنطقة : بشرط أن يكون للحكومة الحَق بصفة دائمة في إستخدام هذه التسهيلات (على وجه الخصوص السكك الحديدية والتلغراف) في حالة وجدت الحكومة نفسها في حالة حرب ؛ •

(٣) الإِستخدام المجاني لجميع الموانئ والمطارات ، شاملاً للحق في

تحسينها وتطويرها في المنطقة ؛ ويتعين أن يفهم ان إدارة الجمارك في تلك الموانئ يجب أن تظل في أيدي الحكومة ، والتي يبقى علمها هو الوحيد الذي يرفع فوق الإقليم ، بينما يجب على المستثمرين وهم يطورون تلك الموانئ أن يؤمنوا المباني الكبيرة المناسبة لإستخدام إدارة الجمارك •

(٤) الحرية في البيع والتصدير وفقاً لخيارهم و دون رسوم للتصدير او رسوم جمركية على أي نפט أو معادن يحتمل العثور عليها ، بينما يجب أن لا تتدخل الحكومة في الإدارة الداخلية للإمتياز ، وعلى المستثمرين دفع رسوم إستيراد الأطعمة والملابس والبضائع العامة التي يجلبونها إلى البلاد •

(٦) الإعفاء من جميع المطالب المتعلقة بالميناء من ضرائب ومكوس وإيجار الأرض .

(٧) الحق في التخلي عن أو بيع الحقوق والتسهيلات المترتبة من حق الإمتياز كلياً أو جزئياً إلى واحدة أو أكثر من الشركات البريطانية بشرط أن لا تتأثر بناءً على ذلك حقوق ومصالح السلطان .

٨ - حرية مندوبي المستثمرين داخل السلطنة ، والذين سوف يكونون مسئولين بالكامل تجاه لندن ، و ان يكونوا احرار من أي تدخل محلي دون إذن المستثمرين •

إلى جانب هذه التسهيلات العامة والإمتيازات كان مطلوباً من المستثمرين :

(أ) أن يبدأوا العمليات في المنطقة المحددة خلال تسعة أشهر من توقيع الإتفاقية بإرسال الخبراء لفحص الأحوال الجيولوجية لها بغرض إختيار

المواقع الملائمة للحفر ، وذلك تحت طائلة عقوبة إلغاء الإمتياز في حالة فشلهم القيام بذلك ، ما لم يكن ذلك الفشل بسبب قوة القاهرة . وفي حالة الإلغاء فإن حق الإمتياز يصبح باطلاً لا أثر قانوني له ، ولا يكون لأي من الطرفين الحق في رفع دعوى ضد الآخر نتيجة لذلك •

(ب) في حالة توقف المستثمرين ، بعد بدء العمليات ، لمدة ستين عن الاستمرار في العمل ما لم يكن ذلك بسبب قوة القاهرة ، فإن شروط الإمتياز سوف تعتبر منتهية ، بينما لا يترتب على ذلك إلقاء أى مسؤولية على المستثمرين •

(ج) يجب على المستثمرين أن لا يتدخلوا بأي حال من الأحوال في سياسة مملكة السلطان •

(د) التزام المستثمرين بتعيين العمالة المحلية ، ووضعهم تحت إشراف مسؤوليهم من الأوروبيين أو الآخرين ، بقدر ما يكون ذلك التوظيف متمشياً مع هدف انجاح الإمتياز ، وان على السلطان وموظفيه المساعدة في إيجاد تلك العمالة ، بينما يكون للمستثمرين الحرية في إستيراد العمالة الماهرة وغير الماهرة الى الحد الذي يحتاجونه •

(هـ) على المستثمرين أن يدفعوا الأجور المناسبة للعمالة المحلية حسب الترتيبات عند وقت الإرتباط بالعمل ، وأن يؤمنوا لهم الرعاية الطبية الملائمة والدواء بالمجان أثناء فترة إستخدامهم •

(و) يجب أن لا تتدخل الحكومة بأي حال من الأحوال في مشاريع وخطط المستثمرين ، ويجب أن تؤمن لهم كافة المساعدات والحماية ، بينما

تكون مسئولية مندوبي المستثمرين تجاه لندن فقط فيما يتعلق بأي عمل يتولونه أو يتخلون عنه •

مدة الإمتياز ستكون سبعين عاماً ، تؤول بإنقضائها كافة الأصول المحلية الخاصة بالاستثمار - من مباني من جميع الأنواع ، ومواقع التزود بالنفط ، والآبار ، والمناجم ، وخطوط الأنابيب ، ومستودعات النفط و مصافي البترول والتجهيزات الأخرى إلى الملكية المطلقة للسلطان دون أي مقابل ؛ الا انه في حالة رغب المستثمر في إنهاء الإمتياز خلال ٣٥ سنة من التوقيع عليه فله الحق في إزالة وأخذ مصانعه ومعداته والاته . على ضوء التساهل في الشروط المتعلقة بتخلي المستثمر عن المشروع دون سبب وجيه قبل أو بعد البدء في عملياته (أنظر (أ) و (ب) أعلاه) دون جزاء أو إجحاف وضرر ، فإنه يتضح أن الميجور هولمز قد حصل على شروط تفضيلية لشركته • والسؤال الذي يجوز طرحه هنا هو عما إذا كان ابن سعود في موافقته على مثل تلك البنود كان قد استطاع أن يؤمن لنفسه قدرأ معقولاً من المقابل المالي لما كان يهبه • إن الإجابة تكمن في المادة ١٧ من مسودة حق الإمتياز والتي تنص على أنه " سوف يكون للسلطان الحق في ان يخصص له ، كأسهم مدفوعة بالكامل ، عشرون في المائة من جميع وكل فئة من الأسهم تطرحها أى شركة أو شركات يكونها او يؤسسها المستثمر لإستغلال الإمتياز الذي يُمنح هنا " علاوة على ذلك فقد نص في نفس المادة بأن " أي شركة أو شركات تكونت أو أُسست ، يجب عند تأسيسها وقبل توزيع الأسهم ، أن تمنح للسلطان نقداً (وإلا حسب الشروط المعتادة لإصدارها) العدد المعين من الأسهم والذي سيعادل إسمياً ما مقداره ٢٠٪ من رأس مالها المدفوع ،

والسلطان سوف يُفيد عبر مندوبه في لندن عن قبوله أو رفضه لمثل ذلك العرض ، إما بالكامل أو جزئياً خلال ستين يوماً بعد إبلاغه بالعرض بواسطة مندوبه والذي بدوره يبلغه للمستثمرين : وبعد إنقضاء الوقت ، في حالة عدم إستلامهم لأي رد ، فإن العرض سوف يعتبر مرفوضاً بالكامل . وتكون للشركة المُصدرة للأسهم عندها الحرية في التصرف في تلك الأسهم بالطريقة التي تراها مناسبة . ويجب أن يشتمل مجلس إدارة أى شركة تم تكوينها وإنشائها أو تم طرح الأسهم لتأسيسها على إثنتين من الذين يعينهم السلطان (والفقرة تشمل المدير التنفيذي و/ أو الرئيس) والذين يجب أن لا يختلف وضعهم فيما يتعلق بالمكافآت المالية عن ذلك الذي يُحظى به المديرون الآخرون . " لقد تم النص في هذه الفقرة على وجه التحديد بأن أول شخص يعينه السلطان هو الدكتور . إيه . مان ، والذي سبق ذكره كمندوب متنقل للسلطان في لندن . يبدو أن ديكسون (١٥) قد اعتقد بأن الدكتور مان كان عضو في إيسترن آند جنرال سينديكييت بالرغم من أن ذلك لم يكن صحيحاً ، حيث أن إتصاله الأساسي مع ابن سعود كان بصفة طبية فقط .

بعد مواد الاتفاقية ذات الطبيعة العامة ، والتي توضح جزاءات إهمال وغفلة المستثمر أو تخطيه المتعمد وتجاوزه لحدود إمتيازاته وتسهيلات ، والطريقة التي تتم بها معالجة مثل تلك الأخطاء وحلها وتصحيحها محلياً ، فقد نُص بأنه في حالات النزاع الخطيرة أو سوء التفاهم فإن مثل تلك الخلافات يجب إحالتها إلى مُحكم واحد في لندن يتم تعيينه بواسطة محكمة العدل الدولية التابعة لعُصبة الأمم أو بواسطة رئيس غرفة لندن التجارية وفقاً لنصوص قانون التحكيم لعام ١٨٨٩ م .

وأخيراً ، بينما تم الإتفاق على أن جميع الأسهم المستحقة للسلطان بموجب نصوص الاتفاق يجب إيداعها لدى " بنك إيسترن المحدود " في شارع كروسبي سكوير في لندن ، فإن النقطة الوحيدة التي يبدو أنها لم تكن موضوع لإدراجه في العقد كانت ربما هي النقطة التي يعول عليها السلطان . فكما هو الحال دائما فقد كان في حاجة مُلحة للمال النقدي ، والذي كان دائما ينساب من بين يديه الكريمتين بطريقة مذهلة ، فإنه كان مفهوماً منذ بداية المفاوضات بأنه يجب إمداده بهذا المال كبذل إيجار إسمي للمنطقة التي يغطيها الإمتياز • كان المبلغ الذي تم تحديده ، في واقع الأمر هو مبلغ ٢,٠٠٠ (ألفين) جنيه إنجليزي ذهباً سنوياً ، مستحقة للدفع مقدماً كل عام ، ويبدو أن الجميع كانوا راضين بالصفقة • لقد كان السلطان كذلك راضياً بصورة مضاعفة عندما إستلم إيجار السنة الأولى ، وهناك من الأسباب ما يحمل على الاعتقاد بأنه كان متفائلاً حول احتمالات إستلامه لمقدار مماثل لعدد من السنين ، بينما إنكب الخبراء على المهمة الشاقة والحزينة الكئيبة لإكتشافه أنه لا يوجد نفط في المنطقة • وحتى في الأوقات المتقدمة بعد ذلك حينما كان مستعداً ليُجرب أي عرض واعد ليضيف بعض الشيء إلى عائداته ، فقط ظل متشائماً حول احتمالات وجود النفط في بلاده : حتى تم نُسف تشاؤمه إلى عنان السماء بالتدفق النفطي الغزير في شهر مارس عام ١٩٣٨م .(*)

بعد أن دفعت شركة إيسترن آند جنرال سينديكيت إيجار السنة الأولى بعد توقيع الإتفاقية ، شرعت في تنظيم فريق من المنقبين تحت إشراف جيولوجي سويسري الجنسية • لا يوجد سجل مدون عن عمليات الفريق أو

النتائج التي توصل إليها؛ ولكن من المعلوم أنهم لم يجدوا أي دليل يبرر الفحص اللاحق من خلال الحفر الفعلي خلال موسم شتاء عام ١٩٢٣ - ١٩٢٤م القارس - بالرغم من ذلك ، تم دفع إيجار السنة الثانية في حينه إلى ابن سعود في صيف عام ١٩٢٤م ، بينما تولى الجيولوجيون التنقيب اللاحق أثناء أشهر الشتاء التالي : من الواضح دون نتائج مُشجعة • في هذه الأثناء كما توقع السير بيرسي كوكس فقد بذلت الشركة كل مجهود لتثيّر إهتمام شركات النفط الكبرى في حقوق إمتيازاتها في كل من البحرين ، وفي المنطقة المحايدة وفي الإحساء • على العموم لم يكن هنالك من يقبل بأخذ مثل ذلك العرض المشكوك في أمره ، ووفقاً للونغريك (١٦) فإن كلاً من شركتي " شل " و " أنجلو - فارسية " رفضتا عرض التراخيص الخاصة بايسترند أند جنرال سينديكيت ، والتي كانت مدتها ستينقضي في ٧ ديسمبر ١٩٢٧م • درست شركة إستاندرد أويل أوف نيوجيرسي العرض المقترح من ناحية نظرية نوعاً ما ، ولكنها لم تتشجع بسبب وجود احتمال تدخل البريطانيين في العمليات التي تتم في المناطق الى تقع تحت سيطرتهم السياسية الفعالة • ولم يكن إلا في اللحظة الأخيرة أن تولت شركة فرعية لشركة " جُلف أويل كوربوريشن " إيجار الخيار الأجل في مناطق البحرين والمنطقة المحايدة • إننا لا نهتم هنا بالتعقيدات والتي نتج عنها في النهاية تحويل حقوق شركة ايسترند اند جنرال سنديكيت في البحرين بالشراء الى أيدي شركة " كاليفورنيا إستاندرد أويل في نهاية عام ١٩٢٨م ، وتأسيس شركة كندية فرعية في عام ١٩٣٠م لتقوم بالتشغيل • لكن يجب ادراك أن هذه كانت الخطوة الحيوية الأولى نحو إكتشاف واستغلال النفط العربي •

في ذلك الوقت ، لم يكن هناك أحد مهتم بشكل جاد في إمتياز الإحساء ، الذي ظل في أيدي شركة إيسترن آند جنرال سينديكييت • كانت الشركة قد أنفقت مسبقاً مبلغ ٠,٠٠٤ (أربعة آلاف) جنيه انجليزي ذهباً كإيجار سنوي ، وأكبر من ذلك بكثير كان قد تم إنفاقه في الإستكشاف والتنقيب في المنطقة رغم أنه لم يُوضح بصورة مُحددة • وفي مقابل كل هذا الإنفاق لم يكن هنالك من شيء يبشر بنتائج • وأضطرت الشركة ، وهى غير راغبة في التخلي عن حقوقها ، الذي كانت تستطيع فعله دون التعرّض لضرر وفقاً لنص المادة (١٢) من الإمتياز ، إلى أن تراجع موقفها ، في حالة إخلالها - دون مبرر بدفع مبلغ الإيجار السنوي الذي كان مستحقاً للدفع في مايو عام ١٩٢٥م • لكنها أيضاً فشلت ، وبدون مُبرر ، في الاستمرار في تنقيب المنطقة خلال شتاء عام ١٩٢٥ - ١٩٢٦م • وفي مايو ١٩٢٦م كان هناك صَمْتُ من جانب الشركة حول موضوع الإيجار المستحق للدفع ، تبعه توقف تام عن النشاط خلال فصل شتاء عام ١٩٢٦ - ١٩٢٧م •

وهكذا إنقضت فترة العامين المنصوص عليها في الفقرة (١٢) والشركة في حالة إخلال لشرطين رئيسيين للعقد • أحجم ابن سعود ، على أية حال ، من مقاضاة الشركة ، ربما كان آملاً بأن يتم دفع المتأخرات من الإيجار ، والإيجار المستحق الدفع في مايو ١٩٢٨م بعد أن تستأنف الشركة عملياتها التنقيبية • إلا أن الأخيرة كالنعامة دفنت رأسها في الرمال ، فقط لتفيق قلقة " بانذار من ابن سعود بأنه سيضطرُّ إلى إنهاء حق الإمتياز إذا لم تقم الشركة بدفع متأخرات الإيجار واستئناف عملياتها في نفس الوقت ، وتم إلغاء حق الإمتياز في نهاية عام ١٩٢٨م •

كانت تلك هي النهاية لمشروع ، تسبب في الكثير من البحث عن تعاطف سياسي عند بدايته قبل بضعة سنوات قليلة ، والذي كان من الممكن أن ينتج عنه شيء مختلف للغاية لو كان قد تم وضعه في أيدي كفؤة . لكن يبدو أن قيمة رأي الخبير بدأ مضاد لرأي الروّاد الأوائل ، بالرغم من ان المرء يأخذ الانطباع بأن شركات النفط العاملة في الشرق الأوسط آنذاك كانت أكثر إهتماماً بالمحافظة على إحتكاراتهم القائمة أكثر من تشجيع البحث لإستثمار حقول نفط منافسة . ورغم ذلك ، فإن العبء الرئيس من اللّوم يقع على عاتق الجيولوجيين العاملين في المنطقة ، وعما إذا كانت نشاطاتهم قد تأثرت بتعليمات رؤسائهم المهتمين أكثر بالجوانب التجارية للمشكلة أكثر من العمل على حيازة وتطبيق معلومات مُعينة . لقد ذكرتُ رفض شركة النفط أنجلو - فارسية لأخذ وتولي إمتياز البحرين ، الشيء الذي يبدو بأنه كان صواباً ، بينما هناك مؤشّر في نفس الإتجاه تُقدّمه رسالة موجهة إليّ بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٢٣م من السير آرنولد ويلسون الذي كان يشغل آنذاك منصب المدير العام المُساعد لشركة النفط الأنجلو - فارسية : وهو منصبٌ تمّ تعيينه فيه عام ١٩٢١ عند تخليه عن منصب المندوب السامي المدني بالنيابة في العراق بعد إندلاع ثورة العراق عام ١٩٢٠م . لم يحدث أن تناقشت مع ويلسون وجهاً لوجه حول موضوع سياسات العراق على الإطلاق ولكن علاقاتنا الشخصية ظلت دائماً على شكل معقول من الصداقة ، بالرغم من أنها توتّرت في بعض الأحيان ، وكان لديّ من الأسباب ما يحملني على الإمتنان لمساعدته لي في الدخول إلى الجزيرة العربية في عام ١٩٢٤م ، عندما كانت جحافل الوهابيين في أوج هجمتهم ضد نظام حكم الملك حسين في الحجاز . كنا نشترك حقاً في المَقْت الكامل

للسياسة البريطانية لخلق ممالك هاشمية في العراق ، وشرق الأردن ، بينما كان مركز النفوذ الهاشمي في غرب الجزيرة العربية يتداعى نحو نهايته • لقد كنتُ بالفعل آنذاك المندوب السامي البريطاني في عمّان : متخلياً عن منصبي في العراق بعد وصول الأمير فيصل كمرشح لعرشها ، وقد تم تعييني لمساعدة عبدالله في مجهوداته لإنشاء دولة عربية مُستقلة في شرق الأردن •

كتب ويلسون قائلاً : " أعتقد أن شعبية فيصل تتدنى باطراد ، وأنه يبحث على الدوام عن جهة أخرى لإلقاء اللوم عليها إنني أسفُ بأن عبدالله ليس بالأفضل ، وأتمنى لو تستطيع العودة إلى ابن سعود وتعمل على إبقائه مستقيم " • من المحتمل أنه كان يشير إلى سلسلة غارات الوهابيين في حينه على حدود العراق وشرق الاردن ، والتي كانت تلفت أنتباه وإهتمام الحكومة البريطانية بصورة كبيرة • إستطرد قائلاً : " إنني شخصياً لا أعتقد بأن نفطاً سوف يوجد في إقليمه • وحسب علمي فإنه لا توجد ظواهر سطحية للنفط ، وإن التكوينات الجيولوجية بشكل خاص لا تبدو ايجابية ، من واقع القليل الذي نعرفه عنها ، ولكن على أية حال ليس هناك من شركة تستطيع تحمّل إقامة آبار في تكوينات هذه الأماكن (مهما كانت ايجابية) ما لم تكن هناك بعض المؤشرات السطحية للنفط " •

يالها من أفكار لويلسون . فيما يتعلق بايسترن آند جنرال سينديكيت فإن إلغاء إمتيازها بواسطة ابن سعود لم يورطها في أى مسئولية من جانبها وفقاً لما ورد في نص المادة (١٢) ، ولكن يبدو أنها وهي محتفظة بالإمتياز حتى نهاية عام ١٩٢٨ م ، قد تحملت مسئولية الإيجار الذي لم يتم دفعه عن الثلاثة سنوات الماضية لحيازتها بالإمتياز • إن ابن سعود قد إعتبر بالتأكيد أن

الشركة مدينة له بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه انجليزي ذهب كمتأخرات إيجار ، وكما سوف يتضح في حينه ، فإن هذه الحقيقة سوف تلعب دوراً هاماً في مرحلة لاحقة لتاريخ النفط في المملكة العربية السعودية . حتى الآن فإن ابن سعود قد إستلم وأنفق مبلغاً لم يكسبه بمقدار ٤ , ٠٠٠ جنيه ذهب ، وإن ديناً قائماً مقداره ٦ , ٠٠٠ جنيه لن يسبب له قلقاً كبيراً خاصة أثناء تلك الأيام المزدهرة بالأعداد الوفيرة من الحجاج .

في خاتمة هذا الفصل تجدر الإشارة إلى أنه لا الريحاني ولا ديكسون قد ذكر أي إشارة إلى المرض الخطير الذي عانى منه ابن سعود أثناء اقامته في الاحساء بعد مؤتمر العقير . لقد وصلت تقارير مُبالغاً فيها إلى العالم الخارجي ، بعضاً منها ذهب إلى حد الإعلان عن وفاته . إن احد هذه التقارير أثار بلبلة في " الوايت هول " (مقر الحكومة البريطانية) للدرجة التي تطلبت دعوة جميع كبار الموظفين العاملين في الشرق الأوسط للإدلاء بآرائهم حول رد الفعل المحتمل لمثل هذا الحدث على الوضع السياسي في المنطقة . لقد كنتُ ضمن من تسلموا الدعوة وكان ردي مختصراً وفي الصميم ، حيث قلتُ :-

" يبدو أنه من غير الضروري محاولة تقييم الآثار التي تترتب على وفاة ابن سعود على الوضع العربي ، إذ أنني متأكدٌ بأنه حيٌ وبحالة صحية جيدة (وقد عاد إلى الرياض) بعد التاريخ المزعوم لوفاته " . في تلك الأيام كان هناك حركة ذهاب وقدم لمواطنين من نجد إلى شرق الاردن ؛ وحدث بعد وقت قليل قبل إستلام رسالة " الوايت هول " أنني كنت أتفحص آثاراً لقلعة فوق جبل عمان عندما بادرني بالكلام رجل كنت على معرفة عابرة به

أثناء وجودي في السعودية • كان هذا الرجل واصلاً للتو من الرياض ،
وكان في استطاعته أن يُمدني بآخر الأخبار هناك ، بما في ذلك عودة الملك
من الإحساء وتفاصيل أخرى • إن أكثر هذه التقارير المثيرة ربما كانت تشير
إلى إلتهاب حاد في العينين عانى منه الملك في ذلك الوقت ، وكانت النتيجة
المرتبة عليه أن فقد الابصار في إحدى عينيه • ولكن في الوقت المناسب تم
إستبدال العين بعين زجاجية ، والتي كان في تحديقها مصدر إرباك للغرباء
بصورة دائمة • كانت عينه السليمة تشبه عين صقر ، ولكن المرء لا يعرف
على الإطلاق إلى أي إتجاه تنظر •

هوامش الجزء الثاني

- 1- Steven Hemsly Longrig, *Oil in the Middle East* (Oxford Universitypress,1954).
- 2- Ameen Rihany, *Ibn Sa'oud of Arabia*(Constable,1928).
- 3-H.R.P.Dickson, *Kuwait and her Neighbours* (George Allen&Unwin,1956).
- 4- Rihani,op.cit., p.158.
- 5-Dickson ,op.cit., pp.268ff.
- 6- Dickson,op.cit., pp.274-75.
- 7-H.R.P.Dickson,*The Arab of the Desert* (George Allen&Unwin,1949).
- 8-Dickson, *Kuwait and her Neighbours*,pp.269,278.
- 9- Dickson,op.cit., pp.279.
- 10-Longrig,op.cit., p100.
- 11-Longrig ,op.cit., p110.
- 12- Dickson,op.cit., pp.279-80.
- 13-Longrig ,op.cit., pp215-6.
- 14-Rihani,op.cit., p.85.
- 15- Dickson,op.cit., pp.268.
- 16-Longrig,op.cit., p101.

ملاحظة عامة

من الممكن هنا تسجيل ملاحظة عامة وهي ان السير اولاف كاروي ، في دراسته عن تطورات النفط في الشرق الاوسط والمعنونة " آبار القوة Wells of Power " (دار نشر ماكميلان، ١٩٥١) لم يشير بشيء كثير عن امتياز الاحساء الميين في هذا الفصل ، او عن الميجور هولمز ، او شركة اتحاد ايسترن اند جنرال سنديكيت ، او مفاوضات العقير .

كتاب اخر عن النفط ، وعنوان "big Oilmman From Arabia" من تأليف مايكل تشيني ، ونشر (دار نشر بلانتيك بوكس ، نيويورك ، ١٩٥٨) ، عبارة عن قصة ممتازة عن العمل في ارامكو ، ويتناول العشر سنوات الاخيرة من المشروع ، من عام ١٩٤٨ ، ولا يشير الى المفاوضات القديمة . ففي صفحة ١٤٣ ، يكتب المؤلف : " ان بدايات المشروع يبدو انها قد اصبحت غائرة في التاريخ " .

obeikandi.com